

تقرير الحوكمة نهج الإدارة ٢٠١١



المصرف

إلتزام بالريادة
Committed to leadership





المحتويات

٢	المقدمة
٢	الهيكل التنظيمي
٣	دور وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
٣	٣-١ تشكيل مجلس الإدارة
٣	٣-٢ انتخاب أعضاء المجلس
٣	٣-٣ مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والأعضاء
٣	٣-٤ مجلس الإدارة
٥	٣-٥ اجتماعات المجلس
٥	٣-٦ لجان مجلس الإدارة
٦	٣-٧ اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس
٧	٤- الرقابة الشرعية والرقابة الشرعية
٧	٤-١ هيئة الرقابة الشرعية
٧	٥- الفصل بين المسؤوليات والواجبات
٨	٦- فريق الإدارة التنفيذية
٩	٧- لجان المصرف
١١	٨- إدارة المخاطر
١١	٩- التدقيق الداخلي
١٢	١٠- الإمتثال
١٢	١١- التدقيق الخارجي
١٣	١٢- المسؤولية الاجتماعية للمصرف
١٣	١٣- السياسات البيئية
١٣	١٤- السياسة الصحية
١٤	١٥- العقوبات أو الغرامات المفروضة على المصرف من قبل السلطات التنظيمية
١٤	١٦- القضايا المادية المتعلقة بموظفي المصرف وأصحاب المصلحة
١٤	١٧- الإتصالات مع الجهات المعنية والمستثمرين والمساهمين

١- المقدمة

وظيفي لجميع الوظائف يحدد بوضوح الصلاحيات والمسؤوليات ومتطلبات رفع التقارير الداخلية والخارجية ذات الصلة بأعمال التدقيق ، والمخاطر والإمتثال ، كما يحدد مسؤوليات مجلس الإدارة ، وميثاق عمله ، واختصاصات جميع اللجان التابعة له ، فضلا عن اللجان التنفيذية.

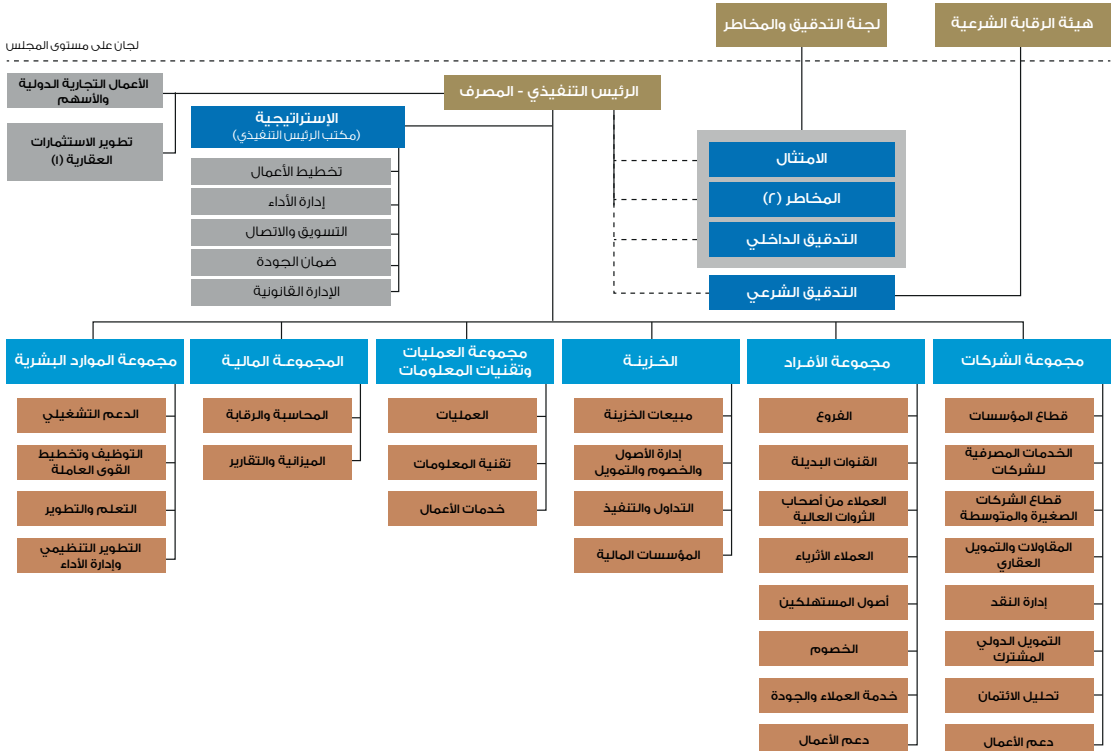
ويحدد الإطار العام للحوكمة/ نهج الإدارة للشركات أيضا مبادئ وسياسات عامة واضحة المعالم ، وضوابط التعامل مع الأطراف المعنية ، وتضارب المصالح ، والمعاملات مع الأطراف المختلفة ، إضافة لموثيق قواعد الأخلاق وقواعد السلوك ، ومعايير السلوك المهني لأعضاء المجلس.

وقياماً من المصرف بمسؤولياته حيال المساهمين ، فقد اعتمد مجلس إدارته المعايير التالية في إطار موضوع الحوكمة/ نهج الإدارة للشركات. ، ويعكس هذا التقرير عن الحوكمة/ نهج الإدارة للشركات بالمؤسسة لعام ٢٠١١ حقيقة مؤداها أنه يحرص في جميع الأوقات على أفضل الممارسات في هذا المجال ، وأن هذه الممارسات تؤمن الرقابة والإدارة الفعالة للمصرف.

إن الحوكمة/ نهج الإدارة للشركات هي مسألة ذات أهمية حيوية وتعتبر جزءاً أساسياً من أعمال مصرف قطر الإسلامي (المصرف). يلتزم المصرف بالممارسات الراسخة للحوكمة/ نهج الإدارة للشركات التي تضع أسس الحقوق والمسؤوليات لكل من مساهمي المصرف ، ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لممارسة رقابة وإدارة فعالة للمصرف على نحو يعزز من القيمة للمساهمين. يلتزم المصرف بتطبيق قواعد الحوكمة / نهج الإدارة السليمة للشركات باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من ثقافته في إدارة إستراتيجيته وأنشطته اليومية. وبالإضافة إلى تعزيز ثقافته فيما يتعلق بالمؤسسات والشركات، تهدف ممارسات الحوكمة/ نهج الإدارة للشركات التي تطبقها المؤسسة إلى تحسين ضوابطها الداخلية والخارجية.

لقد وضع المصرف بالفعل إطاراً رسمياً للحوكمة/ نهج الإدارة للشركات يغطي جميع جوانب الحوكمة/ نهج الإدارة بمصرف قطر الإسلامي ، حيث شمل إعتماذ وتنفيذ مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات ، والتحول التنظيمي الشامل الذي يتضمن إعادة تخطيط الهيكل التنظيمي للمؤسسة مع وضع وصف

٢- الهيكل التنظيمي



(١) يتضمن العبارات المحلية والاستثمار (٢) يتضمن الائتمان والمخاطر

٣- دور مجلس الإدارة وأعضاء المجلس

لا يجوز أن يشغل نفس الشخص منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في آن واحد. كذلك ينبغي أن يتوافر للمجلس في مجمله القدر الكافي من المعرفة المهنية والخبرة التجارية، والإلمام بأصول صناعة العمل المصرفي والمعرفة والحراية المالية الكافية لتمكينه من الاضطلاع بمسؤولياته، وأن تتوافر لأعضائه الخبرة والمهارات الفنية اللازمة لتحقيق الصالح العام للمؤسسة على أفضل وجه.

٢-٣ انتخاب أعضاء المجلس

يقوم المجلس باستعراض المهارات المناسبة والخصائص المطلوب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة من حين لآخر وشروط الأهلية للمرشحين المحتملين لعضوية المجلس، ويتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة بالانتخاب المباشر وفق المعايير المحددة في النظام الأساسي للمصرف، وقانون الشركات من بين المساهمين الراغبين في الترشح، بشرط انطباق الشروط المقررة عليهم، وبحسب أغلبية الأصوات الحائزين عليها.

هذا، وتسقط عضوية مجلس الإدارة لدى وقوع حوادث معينة منها، من بين أمور أخرى، إدانة عضو المجلس بجريمة مخلة بالشرف أو خيانة الأمانة أو إشهار إفلاسه.

٣-٣ مسؤولية رئيس مجلس الإدارة والأعضاء

مسؤوليات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة تكون بحسب ما هو محدد في النظام الأساسي للمصرف، وطبقاً للوائح والإجراءات التي يصدرها المجلس بين الحين والآخر.

٤-٣ مجلس إدارة المصرف

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، فإن مجلس إدارة المصرف يتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم:

يتولى المجلس الإشراف على تسيير أعمال المصرف، وهو مسؤول أساساً عن تأمين هيمنة الحوكمة/ نهج الإدارة الفعلية على الشؤون الحيوية للمصرف، بما في ذلك تعيين الإدارة التنفيذية، والموافقة على إستراتيجيات الأعمال التجارية، وتقييم الأداء وتقييم المخاطر الرئيسية التي تواجه المصرف. ويتعين على المجلس لأجل القيام بتلك الواجبات، ممارسة الحوكمة/ نهج الإدارة بما يحقق مصلحة المصرف على أفضل نحو، وهو يعول في سبيل ذلك على إدارة المصرف التنفيذية لتطبيق الإستراتيجيات المعتمدة للمؤسسة، وإيجاد الحلول للمسائل التنفيذية اليومية، والحفاظ على وتعزيز معايير أخلاقية عالية.

وتحقيقاً لهذه المقاصد، يعقد مجلس الإدارة ما لا يقل عن ستة اجتماعات سنوية بحد أدنى، حيث يقوم باستعراض واعتماد الميزانية السنوية، وخطط العمل، وجميع النفقات الرأسمالية. كما يستعرض الإنجازات التي تحققت في ضوء استراتيجية المصرف ويدخل عليها ما يراه من تعديلات جوهرية حسبما يتطلب ذلك، وكذلك فمن مسؤولية مجلس الإدارة ضمان الإطار الرقابي العام الذي يغطي مجالات إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والإمتثال.

١-٣ تشكيل مجلس الإدارة

يكون اختيار وتشكيل المجلس طبقاً لما يقضي به النظام الأساسي للمصرف، وحسب مواد قانون الشركات، لذا فإن تشكيله يخضع لما يلي:
يحدد من حين لآخر وفقاً لمتطلبات المصرف، وبما يتفق مع هذه المعايير.
تبعاً لمدى استقلالية أعضاء المجلس، فإن المجلس سيتألف من عدد متوازن من الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين.

الإسم	صفة العضوية
الشيخ / جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني	رئيس مجلس الادارة
السيد / محمد بن عبد اللطيف المانع	نائب رئيس مجلس الادارة
السيد / عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود	العضو المنتدب
السيد / محمد بن عيسى المهندي	عضو مجلس الإدارة
السيد / عبد الرحمن عبد الله عبد الغني	عضو مجلس الإدارة
السيد / منصور محمد عبد الفتاح المصلح	عضو مجلس الإدارة
السيد / عيسى بن ربيعة الكواري	عضو مجلس الإدارة
السيد / عبد الله بن سعيد العيده	عضو مجلس الإدارة
السيد / ناصر راشد سريغ الكعبي	عضو مجلس الإدارة

الشيخ جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني: رئيس مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ ٢٠٠٤/٦/٢٢، وأصبح رئيساً للمجلس منذ إبريل ٢٠٠٥، تخرج من كلية ساند هيرست العسكرية الملكية في المملكة المتحدة، وتلقى مجموعة من مستويات التدريب العالية في القيادة، يرأس مجلس إدارة Q Invest أول مصرف استثماري إسلامي في قطر، وهو رئيس لمجلس إدارة QIB-UK (بيت التمويل الأوربي سابقاً)، ورئيس لمجلس إدارة شركة الضمان للتأمين الإسلامي، كما أنه يشغل عضوية مجالس إدارات عديدة من المؤسسات والشركات المالية والاستثمارية مثل قطر للملاحة، وبنك اركابيتا-البحرين، وكريدي سويس-زيروخ.

السيد محمد بن عبداللطيف المانع: نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ إبريل ١٩٩٦، وأصبح نائباً للرئيس منذ إبريل ٢٠٠٥، تخرج من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر في يونيو ١٩٧٨، عمل بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وأصبح وزيراً لها حتى إبريل ٢٠٠٥، يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة للتمويل، والرئيس التنفيذي لشركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري، وعضواً في مجلس إدارة بنك سوريا الدولي الإسلامي ورئيساً لمجلس إدارة بيت التمويل العربي - لبنان، ساهم في تأسيس شركة رتاج للاستثمار العقاري ويشغل عضوية مجالس إدارات أخرى.

السيد/ عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود عضو مجلس الإدارة المنتخب

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل ١٩٩٦، نال درجة البكالوريوس في الإقتصاد وإدارة الأعمال من جامعة سياتل باسيفيك بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٢، تدرج في عدة وظائف قيادية في قطر للبترول منذ تخرجه وحتى عام ٢٠٠٢، وترأس لجنة التدقيق بالمصرف في الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥، شارك في العديد من المؤتمرات والملاقات العلمية في مجال إنتاج الطاقة، إضافة إلى الموضوعات المتصلة بالعمل المصرفي الإسلامي، أصبح مديراً عاماً لدار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع منذ عام ١٩٨٩ وحتى الآن، كما رأس تحرير صحيفة الشروق خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٠، إضافة إلى رئاسته لمجلس إدارة شركة رتاج للتسويق وإدارة المشاريع.

السيد/ محمد بن عيسى المهدي عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ عام ١٩٩٦، ورئيس لجنة التدقيق والمخاطر وعضو في لجنة التعويضات والمزايا في

المصرف، نال درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة القاهرة عام ١٩٧٧، كما حاز على درجة الماجستير في الإدارة من جامعة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٣، تقلد عدة مناصب إدارية بالديوان الأميري بدولة قطر، وأصبح وزيراً لشؤون مجلس الوزراء في الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٥ حيث تفرغ بعدها لأعماله الخاصة، يشغل حالياً بالإضافة إلى مسؤولياته في المصرف موقع العضو المنتدب لشركة الجزيرة للتمويل، وعضواً في مجلس إدارة إتصالات قطر (كيوتل).

السيد/ عبد الله عبد الرحمن عبد الغني ناصر عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل ١٩٩٦، وعضو في اللجنة التنفيذية ومجلس إدارة شركة الجزيرة للتمويل ولجنة السياسات بالمصرف، نال درجة البكالوريوس بمرتبة الشرف من جامعة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، شغل عضوية مجالس إدارات عدة شركات وطنية منها القطرية للصناعات التحويلية والشركة المتحدة للتنمية، ويمتلك السيد/ عبدالغني خبرة وكفاءة عالية في مجال إدارة الأعمال والاستثمارات المتنوعة، وتدرج تحت إدارته واحدة من كبريات شركات تجارة السيارات في المنطقة، فهو يشغل رئيس مجلس إدارة شركة عبدالله عبدالغني وإخوانه (تويوتا) كما يرأس مجلس إدارة مجموعة شركات عبدالله عبدالغني وأولاده للتجارة والمقاولات.

السيد/ منصور محمد عبد الفتاح المصلح عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل ١٩٩٦، وعضو في عدة لجان منها اللجنة التنفيذية ولجنة الزكاة بالمصرف، حاصل على درجة البكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة قطر، ويحضر لنيل درجة الماجستير، شغل عدة مناصب في وزارتي الداخلية والدفاع وله العديد من الأنشطة والأعمال الاستثمارية في مجال العقارات، يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري، وعضوية مجلس إدارة شركة الجزيرة للتمويل، إضافة إلى تمثيله للمصرف في مجلس إدارتي شركة سوليدرتي - البحرين، وبنك التضامن الدولي الإسلامي في صنعاء، فضلاً عن ذلك فإنه يرأس مجلس إدارة محارس الأندلس الخاصة، ومجلس أمماء مركز مايفير الإسلامي بلندن.

السيد/ عيسى بن ربيعة الكواري عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ إبريل ٢٠٠٢، وعضو لجنة التدقيق والمخاطر، صاحب خبرة وتجربة رصينة في الشأن العام، يشغل حالياً موقع نائب رئيس مجلس الشورى القطري، وهو عضو فيه منذ عام ١٩٩٠، ويشغل عضوية العديد من اللجان

وقائع الاجتماع بالموضوعات التي نظر فيها والقرارات المتخذة ، يحفظ لدى سكرتير المجلس وتزود إدارة الشركات بوزارة الأعمال والتجارة بالسجل لإعتماده.

٦-٣ لجان مجلس الإدارة

تعاون مجلس الإدارة على القيام بواجباته خمس لجان متخصصة ترفع تقاريرها مباشرة إليه، وتقوم بالمهام نيابة عنه لدعم ممارسات الإدارة الفعالة. وهذه اللجان هي:

(أ) اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة

تتألف هذه اللجنة من ستة من أعضاء المجلس ويشارك في حضور اجتماعاتها الرئيس التنفيذي بالإضافة إلى كبار المسؤولين عن تداول المعلومات والبيانات المطروحة للنقاش وهي بمثابة أداة لتنسيق أعمال المؤسسة ويأتي على رأس مهامها ومسؤولياتها ، تزويد المجلس بكل ما يستجد من معلومات عن التطورات التجارية والمعاملات ذات الطبيعة الخاصة ، والمراجعة المنتظمة لأداء وأعمال مختلف القطاعات ، والتشاور مع / ابداء الرأي للمجلس في القرارات الإستراتيجية ، وإعداد قرارات منح الإئتمان التي تكون ضمن صلاحياتها ، كما تعمل اللجنة على وضع مقترحات خطط عمل المصرف، تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة.

(ب) لجنة التدقيق والمخاطر

إن الهدف الرئيسي لعمل هذه اللجنة هو مساعدة المجلس على استيفاء متطلبات الحوكمة/ نهج الإدارة المنوطة به وعلى النهوض بمسؤوليات الإشراف العام فيما يتصل بأنشطة المصرف. ويشمل ذلك تقديم التقارير المالية ، ونظام الرقابة الداخلية ، وإدارة المخاطر الفعلية ، ومهام التدقيق الداخلي والخارجي والإجراءات المتبعة لرصد مدى التقيد بالقوانين ونظم عمل البنوك. كما يشمل دور اللجنة بوجه خاص رفع تقارير إلى المجلس وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بشأن المسائل ذات الصلة بما تقوم بها من أعمال التدقيق وبميثاق عمل لجنة المخاطر من أجل تسهيل اتخاذ القرارات من قبل المجلس. كذلك فإن اللجنة مخولة من قبل المجلس بالتحقيق في أي نشاط يدخل في نطاق اختصاصاتها. ويحق لها طلب الحصول على أية معلومات من أي موظف ، ويتم توجيه جميع الموظفين للتعاون مع أية طلبات تتقدم بها اللجنة في هذا الخصوص. ولجنة أيضاً صلاحية طلب استشارات قانونية أو مهنية من جهات خارجية مستقلة والإستعانة بأطراف من خارج المؤسسة من ذوي

الرسمية التابعة لوزارة الداخلية ، ولجنة الشكاوي والتعويضات بوزارة الشؤون البلدية والتخطيط ، وهو أحد قدامى موظفيها، له نشاط اقتصادي واسع في مجال التجارة والمقاولات والنقليات وتوزيع منتجات النفط .

السيد/ عبد الله بن سعيد العيدة

عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل ٢٠٠٥ ، وعضو في لجنة التدقيق ولجنة التعويضات والمزايا ، له خبرة طويلة في الإدارة والتنظيم ، تلقى تدريباً مطولاً وبرامج متعددة في الإدارة في مراكز متخصصة في بريطانيا ، يشغل حالياً منصب المدير العام لشركة بروق للإستثمار وله تجارب وممارسات متعددة في النشاط الاستثماري والعقاري ، وإضافة إلى هذه الأنشطة فهو نائب رئيس مجلس إدارة نادي السيلية .

السيد/ ناصر راشد الكعبي

عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ مارس ٢٠٠٨ ، ويشغل عضوية عدة لجان منها اللجنة التنفيذية ورئيس لجنة التعويضات والمزايا ، صاحب تجربة واسعة وخبرة عالية في مجال الأعمال وتأسيس الشركات منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي ، وهو المؤسس والمالك لمجموعة آل سريع القابضة التي تضم عدة شركات في تخصصات مختلفة ، عضو في مجلس الشورى منذ عام ١٩٩٥ ، وعضو في الهيئة الإستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، فضلاً عن ذلك فهو يشغل عضوية العديد من مجالس الإدارات واللجان المتخصصة ذات العلاقة بنشاطه في مجال الأعمال والتطوير العقاري

٥-٣ اجتماعات المجلس

يعقد المجلس اجتماعاته بواقع مرة على الأقل كل شهرين بحد أدنى، ويتم عقد الاجتماع بناء على دعوة سعادة رئيس مجلس الإدارة، ويمكن أن يعقد الاجتماع بناء على رغبة من ثلثي الأعضاء عند حدوث أي طارئ وتتضمن الدعوة لعقد الاجتماع جدولاً بأعمال الاجتماع معتمداً من سعادة رئيس المجلس.

ويحرص أعضاء المجلس على حضور جميع الاجتماعات المدرجة بأنفسهم ، وكذا اجتماعات لجان المجلس التي يتمتعون بعضويتها ، ويحق لأي منهم طلب إدراج مسألة معينة ضمن جدول الأعمال ويشترط لصحة انعقاد أي اجتماع للمجلس حضور نصف عدد الأعضاء بينهم الرئيس أو نائبه على ألا يقل عدد الحضور عن خمسة أعضاء . يجري التصويت في اجتماعات المجلس وفقاً لنظام المصرف الاساسي بأغلبية عدد الحضور المطلقة وتسجل

مهمتها الأساسية وهي تحديد مكافآت ومزايا كبار العاملين في المصرف والإشراف على توزيعها بحسب تقارير تقييم الأداء، فضلاً عن الإشراف على مقترحات الترقية وزيادات رواتب العاملين ومراقبة تكلفتها مقارنة بالموازنات المعتمدة .

(هـ) لجنة الزكاة

تتولى اللجنة مسؤولية تعزيز روابط التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع المسلم من خلال توجيه أموال الزكاة لمستحقيها. وقد حددت اللجنة أبرز القنوات الشرعية لإنفاق تلك الأموال في أوجه المساعدات الإنسانية، والتنمية العامة وغيرها من القنوات التي يجوز أن تنفق فيها أموال الزكاة.

واللجنة مسؤولة كذلك عن تطوير علاقات جيدة مع الجمعيات والمنظمات الخيرية، وجماعات المساعدات الإنسانية التي تقدم مساعدات في مجالات التنمية العامة وذلك بغرض تقييم الجهات التي تتلقى تلك الأموال. وهي مسؤولة أيضاً عن وضع سياسات المصرف لجمع الزكاة وصرفها، ومراقبة أرصدة مخصصات الزكاة الشرعية والمساءلة عن أوجه صرفها، فضلاً عن احتساب حصيلة أموال الزكاة وتوزيعها وفقاً للقواعد والأحكام الشرعية المنظمة لها.

٧-٣ اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس:

تعقد إجتماعات مجلس الإدارة بصورة دورية منتظمة حسب ما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للمصرف وقانون الشركات التجارية وذلك بناءً على دعوة سعادة رئيس مجلس الإدارة، أو استجابة لطلب اثنين من الأعضاء وقد عقد المجلس خلال عام ٢٠١١ أحد عشر اجتماعاً برئاسة سعادة رئيس مجلس الإدارة، حيث حضر رئيس المجلس وتولى رئاسة جميع الجلسات. ويبين الجدول أدناه عدد الاجتماعات التي عقدها المجلس ولجانه في تلك الفترة:

الخبيرة والدراية إذا ما رأت ذلك ضرورياً ولكن فقط بعد التشاور مع رئيس المجلس. وتتمتع اللجنة بصلاحيات مفتوحة للاتصال بمدققي الحسابات الداخليين والخارجيين والإدارة العليا للمصرف وقد أنشئت اللجنة من قبل المجلس لمراجعة وتقييم وتقديم توصيات إلى المجلس فيما يتعلق بالمخاطر بوجه عام والمحاسبة، والرقابة الداخلية، وبيئة المخاطر والرقابة، والتقارير المالية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والإمتثال.

(ج) لجنة السياسات والإجراءات

إن الهدف الرئيسي لعمل هذه اللجنة هو دراسة وإعداد وتطوير الإستراتيجيات والأهداف والسياسات ونظم وإجراءات أدلة العمل وتتكفل للجنة بأن تسيير سياسات وممارسات المصرف وفقاً للمعايير المستقرة للعمل المصرفي، كما تقوم بمراجعة كفاءة التشغيل لكل واحدة من تلك المهام، والتحقق من أن الإجراءات الوظيفية متوافقة مع أهداف وعمليات المؤسسة. ومن مسؤوليات اللجنة أيضاً مراقبة أداء المصرف الفصلي على ضوء خطة العمل الإستراتيجية والموازنات المعتمدة. ويشمل ذلك مراجعة وتعزيز تطوير الأعمال، ومواءمة المنتجات، وتوزيع الموارد لمختلف قطاعات العمل بالمصرف. وتتولى اللجنة كذلك تسليط الضوء على مظاهر وحالات الإنحراف عن السياسات والإجراءات المنصوص عليها في المعايير القياسية ورفعها لإدارة المصرف من حين لآخر لاتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة وهي مسؤولة أيضاً عن رسم سياسة المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة على ضوء ما يرفعه المصرف من قيم وشعارات.

(د) لجنة التعويضات والمزايا

تتشكل لجنة التعويضات والمزايا من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة بالإضافة إلى مدير عام المجموعة المالية ومدير عام مجموعة الموارد البشرية، وتختص بشكل أساسي في النظر في قضايا اختيار وتقييم المتقدمين للعمل لدى المصرف على مستويات الإدارة التنفيذية العليا وتقديم مقترحاتها لمجلس الإدارة، علاوة على

عدد الاجتماعات المنعقدة خلال عام ٢٠١١	المجلس واللجان المنبثقة عنه
١١	مجلس الإدارة
٧	اللجنة التنفيذية
٥	لجنة التدقيق والمخاطر
١	لجنة السياسات والإجراءات
١٠	لجنة التعويضات والمزايا
٥	لجنة الزكاة

٤- الشريعة والرقابة الشرعية

٤-١ هيئة الرقابة الشرعية

- فحص البيانات المالية لتحديد مدى ملاءمة توزيع الأرباح بين مساهمي المصرف وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- الموافقة على جميع المواد التسويقية للمصرف ، وضمان أن يتم تقديم المنتجات والخدمات بشكل واضح وعادل للعملاء حسب أحكام الشريعة.
- التأكد من توجيه كافة موارد الدخل والإيرادات التي تتحقق من مصادر غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى أوجه الخير.
- التأكد من أن احتساب الزكاة يتم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- نشر الفتاوى والأحكام والمبادئ التوجيهية فيما يتعلق بأنشطة وأعمال المصرف.

- هيئة الرقابة الشرعية هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن ضمان توافق أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتعمل الهيئة بشكل مستقل بعضوية نخبة من العلماء المتخصصين في فقه المعاملات التجارية والمصرفية. والهيئة مسؤولة أيضاً عن :
- تقديم المشورة والتوجيه الإسلامي لضمان أن جميع أنشطة المصرف متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- استعراض تقارير مدققي الحسابات وتقديم تقرير إلى الأعضاء بشأن أمثال عمليات المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تحديد ما إذا كانت العقود والمعاملات والصفقات التي أبرمها المصرف متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	صفة العضوية
فضيلة الشيخ/ وليد بن هادي	رئيس اللجنة التنفيذية
الأستاذ الدكتور/ عبد الستار أبو غدة	عضو
الأستاذ الدكتور/ محمد عثمان شبير	عضو

٥- الفصل بين المسؤوليات والواجبات

الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بما يتضمنه ذلك في المعايير والإجراءات المتخذة لمنع وصول المعلومات إلى أيدي أشخاص غير مخولين ولضمان مصداقية وصحة هذه الاتصالات.

إن عملية تحقيق التوازن بين أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تتم من خلال الفصل في الواجبات والمسؤوليات. وقد أصدر مجلس الإدارة القرارات الاستراتيجية العامة والتي من خلالها تم وضع خطط العمل اللازمة لضمان الفصل ما بين المسؤوليات والواجبات ما بين كل من

٦- فريق الإدارة التنفيذية

تتمثل الإدارة التنفيذية في مجموعة من الأشخاص ذوي المسؤولية التشغيلية للمصرف والمعينين من قبل مجلس الإدارة ، الإدارة التنفيذية مسؤولة عن إدارة عمليات وأنشطة

الإدارة التنفيذية للمصرف كالتالي:

فريق الإدارة التنفيذية للمصرف	المنصب
السيد/ أحمد مشاري مهدي	الرئيس التنفيذي بالإبابة
السيد/ سيد مقبول قادر	مدير عام مجموعة المخاطر
السيد/ مرتضى خضر أبو زيد	مدير عام المجموعة المالية
الدكتور/ أحمد الكواري	مدير عام مجموعة الموارد البشرية
السيد/ صلاح الهيل	مدير عام المجموعة العقارية
السيد/ اناند دوري	مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد
السيد/ سوريش راجا	مدير عام مجموعة العمليات وتقنية المعلومات بالإبابة
السيد/ طارق رحمت	رئيس قطاع الخزينة والتداول
السيد/ صلاح الشبخ	رئيس قطاع الشؤون القانونية
السيد/ عادل حسن	رئيس قطاع تمويل خدمات الشركات
السيد/ عاطف عبدالخالق	رئيس التدقيق الداخلي
السيد/ سمير الغندور	رئيس الإمتثال

السيد/ أحمد مشاري مهدي

تولى السيد / أحمد مشاري منصبه الحالي كرئيس تنفيذي بالإبابة في أكتوبر ٢٠١٠ و السيد مهدي هو المسؤول الأول عن تحقيق تطلعات المصرف لتنمية أعماله المحلية وخفض التكاليف بما يمتلكه من خبرات احترافية مهنية في الصناعة المصرفية، وقبل انضمامه إلى المصرف ، عمل السيد أحمد مشاري نائباً للرئيس الأول (الخدمات المصرفية للشركات) في مصرف الشارقة الإسلامي وبينما كان هناك، عمل السيد أحمد مشاري في مشاريع مختلفة وتأسيس قواعد وسياسات الحوافز والمكافآت، وقبل منصبه في مصرف الشارقة الإسلامي، عمل في مجالات أخرى بما في ذلك وزارة الداخلية في الكويت، كما يدير شركته الخاصة والتي تعمل في مجال صناعة السلع الاستهلاكية في كندا، والسيد أحمد مشاري يحمل درجة الماجستير من جامعة أوتاوا في كندا، ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت.

السيد/ سيد مقبول قادر

السيد / مقبول هو رئيس مجموعة المخاطر في مصرف قطر الإسلامي بالإضافة إلى الشركات التابعة له وقد عمل السيد مقبول في مجال الخدمات المصرفية لأكثر من تسعة وثلاثين عاماً وعلى مدى العقدين الماضيين قام السيد / مقبول بالعمل لدى البنوك الرائدة في منطقة الخليج العربي وذلك في المناصب العليا في الخدمات المصرفية للشركات ووظائف المخاطر، وكان في السابق الرئيس التنفيذي لقطاع الإئتمان في بنك البحرين الوطني ، وبعد ذلك المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات في مصرف الراجحي في المملكة العربية السعودية.

المصرف اليومية، والإدارة التنفيذية تتكون من الرئيس التنفيذي بالإضافة إلى فريق ذي حكمة وخبرة من الإدارة التنفيذية وتقديم الإدارة التنفيذية تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين التنفيذيين في المصرف .

بدأ السيد / مقبول مسيرته مع بنك تشيس مانهاتن، هونغ كونغ في ١٩٧١ وذلك لأكثر من ثمانية عشر عاماً في كل من نيويورك ولندن والبحرين، حيث كان نائب الرئيس الإقليمي لقطاع الإئتمان.

السيد/ مرتضى خضر أبو زيد

انضم السيد / مرتضى للمصرف في العام ٢٠٠٦ كمدير مالي / مدير عام المجموعة المالية ويمارس صلاحياته في المصرف كعضو في بعض اللجان المختلفة في المصرف وقد عمل السيد / مرتضى في شركة أملاك للتمويل في دبي قبل انضمامه إلى المصرف حيث شغل منصب رئيس الشؤون المالية و العمليات وقبل ذلك عمل في بنك الدوحة (قطر) حيث كان يعمل مدير المخاطر في قطاع الإئتمان، كما عمل في مصرف الراجحي (الرياض) والبنك المركزي في السودان (الخرطوم) والسيد مرتضى حاصل على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في المحاسبة من جامعة الخرطوم / السودان وحاصل على شهادة محاسب قانوني معتمد صادرة عن ولاية جورجيا ، الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ صلاح الهيل

السيد /صلاح الهيل هو المدير العام للمجموعة العقارية في المصرف لدية قرابة ٢٠ عاماً من الخبرة في العمل مع المؤسسات المالية والعقارية المرموقة، وقبل انضمامه إلى المصرف ، أمضى السيد صلاح فترة تقارب العشر سنوات مع بنك قطر الوطني ، أكبر المصارف في دولة قطر. تعددت هناك مسؤولياته في مجالات إدارة المشتريات والتوريد ، والأمن والسلامة وإدارة العقارات، وقبل

عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨، الدكتور أحمد الكواري حاصل على الدكتوراه في الإدارة من كلية إدارة الأعمال والاقتصاد، جامعة أكستر، المملكة المتحدة، بالإضافة إلى درجة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة سياتل، الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ أناند دوري

لدى السيد/ أناند ماجستير في إدارة الأعمال بالإضافة إلى ما يزيد عن عشرين عاماً من الخبرة في المجال المصرفي خصوصاً في تمويل وخدمات الأفراد وخدمة العملاء والعمليات. كما تقلد السيد/ أناند العديد من المناصب الإدارية الرفيعة خلال عمله في بنوك تقليدية وإسلامية رائدة. وعلى الرغم من أن جُل خبرته في سيتي بنك إلا أنه قضى آخر ثمانية أعوام مع مصرف الراجحي بالمملكة العربية السعودية. وكان آخر منصب شغله قبل التحاقه بالمصرف هو مدير عام مجموعة تمويل وخدمات الأفراد بمصرف الراجحي.

عمله في بنك قطر الوطني، عمل السيد صلاح كعضو في لجنة قطر للتنمية فضلاً عن أدواره العديدة في مجالات وضع البنى التحتية الرئيسية الأخرى ومشروعات التنمية في الدولة.

الدكتور/ أحمد الكواري

انضم الدكتور أحمد الكواري إلى المصرف في أواخر عام ٢٠٠٨ وهو الآن مدير عام مجموعة الموارد البشرية وقد نجح في إنجاز نقلة نوعية على مستوى المصرف فيما يتعلق بتوسيع نطاق أعمال إدارة الموارد البشرية لتشمل إدارات إستراتيجية في إدارة الموارد البشرية و التخطيط للقوى العاملة ويمتلك الدكتور أحمد الخبرة العملية والمؤهلات الأكاديمية، وقيل أن ينضم إلى المصرف عمل في جامعة قطر كأستاذ مساعد في كلية إدارة الأعمال والاقتصاد بالإضافة إلى ذلك شارك بنجاح في مشروع قومي على مستوى الحكومة يهدف إلى تحسين أداء القطاع الحكومي والخدمات بين

٧- لجان المصرف

الذي يعمل المصرف في ظلّه، كما ترصد وتقيم الأعمال والحسابات التي يجريها المصرف كمؤسسة بما في ذلك الإنفاق وكافة الأنشطة وكل عمل تقوم به لجنة الإدارة لا بد وأن يتماشى مع جميع توجهات وإستراتيجيات الإدارة وخطط العمل المعتمدة.

ثانياً: لجنة الأصول والخصوم

لجنة الأصول والخصوم هي المسؤولة عن تنسيق إستراتيجيات المصرف الخاصة بالإقتراض والتمويل، وحيازة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف الربحية على ضوء تغيرات السوق وبيئة الأعمال، لذا فإن الهدف الأساسي لعمل تلك اللجنة هو تقييم ورصد واعتماد الممارسات المتعلقة بالمخاطر العائدة لشئى صور عدم التوازن في هيكل رأس المال. ومن بين العوامل المؤثرة أيضاً مخاطر السيولة ومخاطر السوق، والأحداث الخارجية والمسائل الخاصة بالتشغيل التي قد تؤثر على توقعات المصرف وعلى إستراتيجيته لتكوين مخصصات الميزانية العمومية وهي التي تتولى اتخاذ القرارات الهامة المتعلقة بالميزانية العمومية للمصرف.

يعتمد الرئيس التنفيذي في تنفيذ مهامه على عدد من اللجان الداخلية متعددة الوظائف وتتم المصادقة على إجتماعات لجنة ما إذا اكتمل النصاب القانوني لإعقادها، بما في ذلك رئيس اللجنة أو نائبه وحال كانت القاعدة المتبعة لاتخاذ القرارات هي نظام غالبية الأصوات، فإن صوت رئيس اللجنة سيكون هو المرجح حال تساوي الأصوات المؤيدة والمعتزضة أو عدم التوصل لقرار، وذلك باستثناء لجنتي الإئتمان والاستثمار اللتين يشترط فيهما الإجماع، وترفض أية اقتراحات لا تحظى بموافقة جميع الأعضاء. ولجميع اللجان أمين لجنة وحد أدنى من عدد الإجتماعات المقرر عقدها خلال العام. ويجوز دعوة مسؤولين من الإدارات المعنية لحضور تلك الإجتماعات. واستناداً للتغيرات الهيكلية التي أدخلت على المؤسسة وإلى متطلبات نهج الإدارة، فإنه منذ عام ٢٠٠٩، توجد بالمصرف سبع لجان متخصصة على النحو التالي:

أولاً: لجنة الإدارة MANCOM

وهي لجنة تتكفل بأن يكون كل عمل يتم في المصرف متماشياً مع رؤية المصرف، ومقاصده وأهدافه، وهي تحدد القيم الأساسية والمبادئ الأخلاقية والاتجاه الإستراتيجي

ثالثاً: لجنة الائتمان

تتولى لجنة الائتمان أعمال المراجعة، والتوصية والتطبيق حال الموافقة عليها ، لسياسات الائتمان والإجراءات المتعلقة بأصول جميع الشركات والمؤسسات المالية والأفراد على مستوى جميع قطاعات المصرف. وتقوم اللجنة بمراجعة صلاحيات التفويض بكافة مستوياتها وتوصي المجلس بالتعديلات اللازمة. كما تتولى اللجنة مراجعة مدى كفاية سياسات وإجراءات الرقابة على الائتمان والمخاطر التي تطبقها الإدارة والمجلس ومستوى ونوعية رفع التقارير لمجلس الإدارة. وتعتمد اللجنة تسهيلات التمويل التي تراها مناسبة وتستبعد ما سواها في حدود السلطات المفوضة لها وبما يتماشى مع إستراتيجية عمل المصرف ، وتقديم توصياتها إلى المجلس / اللجنة التنفيذية في الحالات التي تتجاوز صلاحياتها.

وتقوم اللجنة أيضاً بالمهام الآتية:

- متابعة تبعات عمليات التمويل التي اعتمدها إدارة المصرف.
- رصد ومراجعة مخاطر البلاد على مستوى جميع إدارات المصرف.
- رصد واستعراض مدى تقييد المصرف بتعليمات وضوابط التمويل المحددة من قبل مصرف قطر المركزي والأنظمة المحلية السارية وسياسات المجلس.
- مراجعة المنتجات الائتمانية الجديدة التي يعتزمها المصرف طرحها.

رابعاً: لجنة الاستثمار:

لجنة الاستثمار هي المسؤولة عن مراجعة إستراتيجية الاستثمار والسياسات والإجراءات لجميع إدارات المصرف ورفع توصياتها للجنة التنفيذية لمجلس الإدارة وهي التي تعتمد عمليات شراء وبيع الاستثمارات طبقاً للصلاحيات المخولة لها، والموافقة على السماسرة والتجار والمتعاملين المستوفين لشروط القبول ، ومراجعة المقترحات الخاصة بالمنتجات الاستثمارية الجديدة المرفوعة من كافة قطاعات المصرف. كذلك تتكفل اللجنة بأن تتم دراسة الاستثمارات المحلية والأجنبية ضمن السقوف والنسب والمحددات التي حددها المجلس، كما تقوم برصد ومراجعة أداء جميع الأنشطة الاستثمارية من حيث الربحية والأداء المالي ، والمخاطر ، وتقلبات الأسعار والمبالغ المستثمرة على ضوء السقوف المحددة من قبل المجلس ، ومصرف قطر المركزي والجهات التنظيمية الأخرى.

خامساً: لجنة المخاطر:

لجنة المخاطر هي التي تساند المجلس في الاضطلاع بمسؤوليات الإشراف العام على كافة المخاطر التي تنطوي عليها أنشطة المصرف ، وكذا عن وضع ومراجعة إستراتيجية إدارة المخاطر ورفع التوصيات اللازمة بشأنها ، وتحديد مستويات المخاطر المقبولة. وتتكفل اللجنة أيضاً بضمان وجود السياسات المعنية لإدارة المخاطر التي يواجهها المصرف ، بما في ذلك مخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان ، والمخاطر النظامية والقانونية ومخاطر الإمتثال ومخاطر السمعة. وهي التي ترسم حدود وسياسات تحمل المخاطر ، واختيار مدى الإمتثال لتلك الحدود، كما تراقب اللجنة بشكل منتظم أداء المصرف في مجال إدارة المخاطر وتحصل على التأكد اللازم بشأن الالتزام بسياسات إدارة المخاطر.

سادساً: لجنة تقنية المعلومات

لجنة تقنية المعلومات هي اللجنة المسؤولة عن مراقبة التطوير والدعم المستمرين لنظم المعلومات في جميع قطاعات العمل بالمصرف، ومعالجة تكامل وتعزيز نظم إدارة المعلومات وتقوم اللجنة أيضاً بمراجعة وإعداد خطط تطوير نظم تقنية المعلومات في مختلف قطاعات المؤسسة على المدى القصير والبعيد ، وتقع على عاتقها مسؤولية مواءمة جميع أنشطة تقنية المعلومات مع «الرؤية» و«المهمة»، وخطط العمل بالمصرف ، كما تتولى اللجنة الإشراف على تطوير وتنقيح سياسات تقنية المعلومات، واقتراح المبادرات المستقبلية والتوصيات اللازمة في هذا القطاع ، وهي مسؤولة كذلك عن رصد مدى التقدم المحرز في مشاريع تقنية المعلومات في مختلف قطاعات المصرف واتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية.

سابعاً: لجنة الموارد البشرية

هي المسؤولة عن ضمان فاعلية إدارة الموارد البشرية بالمصرف وفقاً للمعايير المحددة بقانون العمل القطري وأنظمة ولوائح العمل الرسمية بالدولة، وتتكفل اللجنة بتأمين وجود النظم والإجراءات المناسبة وبأن تلك الإجراءات والنظم هي المهيمنة على سياسات المصرف فيما يخص التوظيف ، والاستبقاء ، والاختيار، والتقييم والتصنيف وخطط الاستخلاف. كما أن اللجنة مسؤولة بصفة عامة عن تنفيذ برنامج توظيف (تقطير) الوظائف ومساعدة الموارد البشرية على وضع وتطبيق خطة القوى العاملة للمصرف.

٨- إدارة المخاطر

تمارس سياسات إدارة المخاطر على جميع المستويات بالمصرف، بما في ذلك مجلس الإدارة، ولجان المجلس، وفريق العاملين بإدارة العليا، وإدارات المصرف ولجانه المختلفة، وذلك باعتبار أن المقاربة الشاملة، والمركزية، والاستباقية للمخاطر تقلل بشكل فعال من مخاطر التعرض لها على جميع الأصعدة، وتخفف بدرجة ملموسة من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، وأيضاً من مخاطر التشغيل ومخاطر استمرارية الأعمال، ويبقي تلك المخاطر كلها عند مستويات متوازنة على ضوء متطلبات نمو الأعمال للمؤسسة. ويمكن القول بوجه عام أن نجاح إدارة المخاطر بالمصرف يعزى إلى حد كبير إلى الأدوار والمسؤوليات المحددة سلفاً المتعلقة بإدارة المخاطر على جميع المستويات، كالتالي:

سياسة ائتمانية محافظة

إن تطبيق سياسات الائتمان المتحفظة يتكامل مع اتباع قيود صارمة في الموافقة على عمليات الائتمان والتمويل. وقد انتهج المصرف دوماً سياسة ائتمانية محافظة تعكس استيعاباً تاماً للمخاطر المحتملة، وذلك من خلال مجموعة من المنتجات المتنوعة وقاعدة العملاء، وتوسيع نطاق الانتشار الجغرافي لعملياته، إلى جانب اجراء اختبار التحمل الدوري وتحويل البدائل المتاحة ومدى القابلية لتحمل المخاطر، بما يتيح إدارة المخاطر بشكل استباقي بغرض تحقيق نتائج إيجابية.

تدعيم نسب السيولة

يطبق المصرف على الدوام مقاربات متنوعة لتحسين نسب السيولة، فهو يحافظ على نسبة كفاية رأس المال عند مستوى أعلى بكثير من الحد الأدنى المقبول سواء المعتمد من المصرف المركزي، أو المحدد وفق متطلبات الرقابة المصرفية للجنة بازل.

نظام إدارة المخاطر على المستوى العام

يعمل المصرف حالياً على تطبيق عدد من المبادرات في جميع المجالات تعتبر أداة أقوى وأكثر تفصيلاً تغطي قطاعات نظم إدارة المعلومات، وتحسين السقوف، ومراقبة أفضل لحدود الائتمان، وتحسين إدارة المحافظ الاستثمارية، وتحسين قدرات الإبلاغ للجهات النظامية، وذلك ضمن إطار متكامل لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة.

مخاطر التشغيل

سعيًا منه لتقليل خسائر المخاطر التشغيلية، قام المصرف باعتماد وتطبيق سياسات وإجراءات منهجية لتحديد وتقييم ومراقبة وإدارة النظام والتبليغ عن نقاط الضعف فيه. وتشمل ضوابط تلك السياسات والإجراءات الفصل بين الواجبات بشكل فعال، وتقييد صلاحيات الدخول على النظام، واعتماد إجراءات فعالة لتفويض الصلاحيات واجراء التسويات، والتعليم المستمر للموظفين والتقييم المستمر للأداء، كما تم نشر نظام جديد ومتطور لإدارة جميع مؤشرات مخاطر التشغيل، بما في ذلك مخاطر قواعد البيانات والخسارة.

٩- التدقيق الداخلي

لا تنفك وظيفة التدقيق الداخلي بالمصرف تكيفاً منهجيتها في تدقيق الحسابات بما يكفل لها الاستجابة بفاعلية لتوسع حجم أعمال المصرف، والنهوض بالتزاماتها المخططة وغير المخططة في مجال التدقيق الداخلي من أجل التوصية بالتغييرات الواجب إدخالها لتعزيز الحوكمة/ نهج الإدارة، وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والامتثال. وهكذا استحال دور التدقيق على مدار العام من كونه وظيفة يستعان فيها بمصادر خارجية إلى جهاز له المقدره الكاملة على النهوض بنفسه بجميع مهام التدقيق الداخلي للمصرف. ومن الوجهة العملية، يقوم فريق التدقيق بدعم مدراء مختلف وحدات العمل من خلال التحليل الإعتيادي لتقارير تدقيق

الحسابات ورصد مواضع الضعف وسوف تعزز هذه العملية مع تنفيذ قائمة التقييم الذاتي بنظام التأشير على نقاط التقييم والتي من شأنها تغادي وقوع الموظفين في المبالغة في تقدير النفس، فضلاً عن تعزيز هذا الإجراء بحيث لا تشوبه شائبة وسيكون شأن هذه العملية الحد من الأخطاء التي تقع عادة، كما سيتم توسيعه لتطوير أدوات تدريب مناسبة للموظفين في المستقبل.

إن وظيفة التدقيق الداخلي تقدم إسهاماً قيماً في إثراء الضوابط الداخلية، ونظم الإجراءات، وجودة الخدمات وتقديم المشورة حول كيفية إثراء مناهج التدريب وخطط التنمية بالمصرف بما يسمح بالتركيز على الإجراءات والتدابير الوقائية المناسبة للمخاطر التي يجابهها المصرف.

١٠- الإمتثال

لقد لعب فريق الإمتثال بالمصرف خلال العام الماضي دوراً نشطاً في مراجعة السياسات والقوانين المرجعية واختصاصات مجلس الإدارة لضمان التقيد الكامل بمتطلبات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر لأسواق المال. من جهة أخرى ترد مجموعة الإمتثال باستمرار على إستفسارات جميع إدارات المصرف للحصول على إيضاحات بشأن القواعد والمعايير المعمول بها ، وتقدم نطاقاً واسعاً من الخدمات الاستشارية التي تشمل التعليمات والقوانين والتشريعات المهمة على أنشطة المصرف.

يرفع فريق العاملين بقطاع الإمتثال تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق والمخاطر ويتكفل نهج الإدارة الخاص بالمصرف لهذا الفريق بالإفادة بشكل مكثف من آراء أهل الخبرة ودعم المسؤولين المكلفين بمهام الإمتثال بما يكفل الإستيثاق من الالتزام الكامل لكافة متطلبات الجهات التشريعية والنظامية المحلية والدولية ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر متطلبات المصرف المركزي ، لجنة بازل ، وتوصيات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (FATF) والتوصيات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CTF) وغيرها من المعايير الدولية المتعلقة بالحوكمة/ نهج الإدارة للشركات.

١١- التدقيق الخارجي

وقد يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقديم الخدمات للمصرف سواء على نطاق التدقيق الخارجي أو غيره بعد الحصول على موافقة لجنة التدقيق والمخاطر والتي تقوم بإعتماد الحصول على أنواع معينة من الخدمات سواء المرتبطة بنطاق التدقيق الخارجي بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو خدمات لا علاقة لها بنطاق التدقيق الخارجي وذلك على أساس سنوي، كما يلتزم المدقق الخارجي بتقديم الخدمات الموافق عليها من قبل لجنة التدقيق و المخاطر أو تلك التي يتم رفع توصيات بها من قبل الإدارة العليا في المصرف تمهيداً لإعتماد الحصول عليها من قبل اللجنة وتقوم لجنة التدقيق والمخاطر أيضاً بتحديد و وضع سقف للحد الأقصى السنوي الذي يمكن إنفاقه مقابل الحصول على الخدمات الموافق عليها والمعتمدة، وعلى مدار العام يقوم المصرف بالرقابة على المبالغ المصروفة مقابل الحصول على الخدمات المتنوعة والمقدمة من المدقق الخارجي مقابل السقوف التي تم إعتمادها مقابل الحصول على تلك الخدمات.

تم تعيين السادة / إرنست آند يونغ كمدققين خارجيين لمراجعة البيانات المالية للمصرف لعام ٢٠١١ ، يقوم المدقق الخارجي بتقديم تقرير عن نتائج هذه المراجعة إلى مجلس الإدارة وتقديم رأي المراجعة على البيانات المالية لمصرف قطر الإسلامي. وعلاوة على ذلك ، قام المدقق الخارجي أيضاً بإعداد تقرير عن فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية عن العام المالي ٢٠١١. كما قام فريق التدقيق الخارجي بحضور اجتماع مراجعي الحسابات الخارجيين واجتماعات لجنة التدقيق واجتماع المساهمين الذي عقد خلال عام ٢٠١١. الجدير بالذكر أنه وبعد مدة أقصاها خمس سنوات من إسناد عملية التدقيق الخارجي لأحد بيوت الخبرة ومكاتب التدقيق يفرض القانون أن يتم تغيير شركة التدقيق لتحل محلها شركة أخرى للقيام بنفس المهمة وقد يتم استجواب مدققي الحسابات الخارجيين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بخصوص إيداء رأيهم عن القوائم المالية السنوية. ولذلك ، يتعين عليهم الحضور لتمثيل التدقيق الخارجي خلال هذا الاجتماع.

١٢- المسؤولية الإجتماعية للمصرف

لتسوية ديون المعسرين أو المتوفين مع صندوق الزكاة التابع لوزارة الأوقاف من خلال إسقاط أو تسوية مديونيات تخصصهم. وللمصرف مساهمات أخرى عديدة تشمل مجموعة واسعة من المستفيدين في قطاعات التربية والرعاية الصحية والأنشطة الثقافية بالإضافة إلى دعم النوادي الرياضية وذوي الإحتياجات الاجتماعية، الجمعيات الخيرية، وقدم المصرف العديد من المنح الدراسية وساهم في رعاية العديد من المؤتمرات والمعارض والأحداث الرياضية خلال السنوات الماضية.

المصرف كمنشأة وطنية مسؤولة يؤمن بمبدأ المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع الذي يعمل ضمنه. ويلتزم المصرف بتعزيز قيم التنمية بشكل دائم وحماية وحفظ الحياة الإنسانية والصحة والموارد الطبيعية والبيئة، كما يحرص على إضافة قيمة إلى المجتمع الذي يعمل فيه ويتضمن ذلك وعي المصرف التام بأهمية الالتزام سواء عن طريق المساهمات المالية وغير المالية، وتقوم لجنة الزكاة التابعة للمصرف بالصرف في أبواب المستحقين للزكاة بالإضافة إلى المساهمة في بعض المبالغ

١٣- السياسات البيئية

- ٢- الالتزام بكافة القوانين والتشريعات و التعليمات الموضوعة.
- ٣- تعزيز مبدأ الإستخدام الفعال للموارد والحد (حيثما ينطبق) من حجم المخلفات من خلال إعادة تدوير النفايات والسعي إلى إيجاد الطول لإعادة استخدام المخلفات.
- ٤- إخطار المجلس بالقضايا البيئية ذات الصلة بأعمال المصرف ومدى مساهمة المصرف في تلك القضايا.

يلتزم المصرف بتطبيق السياسات والإجراءات والتعليمات الداخلية لضمان حماية البيئة وإنجاز العمليات الداخلية بشكل ذي كفاءة عالية، وتمشيا مع الالتزام بذلك يسعى المصرف دوماً لضمان إلتزام كافة المديرين والموظفين بالسياسات التالية:

١- إنجاز الأعمال وممارسة المسؤوليات والصلاحيات ضمن عنصر المساءلة.

١٤- السياسات الصحية

- ٢- ضمان سلامة زوار المصرف من المخاطر التي تهدد صحتهم وسلامتهم.
- ٣- تحديد وحصر المخاطر و تقييمها وإدارتها.
- وبناء عليه قام المصرف بوضع خطط مكافحة الحريق، إدارة الأزمات و الكوارث والتأمين الصحي والسلامة و توفير الرعاية الطبية الشاملة و التأمين الصحي عن طريق شركات تأمين مرموقة لصالح جميع الموظفين الدائمين.

يؤمن المصرف بشكل أساسي بأن عناصر الصحة الجيدة وإدارة السلامة ذات فوائد إيجابية للمنظمة، وبالتالي يلتزم المصرف بتوفير العلاج الصحي والحفاظ عليه ضمن بيئة عمل آمنة لجميع العاملين. كما يلتزم المصرف بمعتقدات منها:

١- ضمان الصحة والسلامة والأمن لجميع موظفي المصرف في بيئة العمل.

١٥- العقوبات أو الغرامات المفروضة على المصرف من قبل السلطات التنظيمية

فرضت غرامات بلغ مجموعها ٦٥,٠٠٠ ريال قطري فقط خمسة وستين ألف ريال قطري على مستوى المصرف في عام ٢٠١١ من قبل مصرف قطر المركزي وذلك نتيجة لحصول بعض المخالفات المتعلقة بلوائح وتعليمات مصرف قطر المركزي.

١٦- القضايا المادية المتعلقة بموظفي المصرف وأصحاب المصلحة

لا توجد قضايا جوهرية ليتم الإفصاح عنها في هذا التقرير.

١٧- الاتصالات مع الجهات المعنية والمستثمرين والمساهمين

المالي للمصرف ويعرض خطط العمل المستقبلية والأهداف خلال العام المقبل أمام مساهمي المصرف وذلك بطريقة مفصلة ويتضمن نظام تأسيس المصرف بنداً يمنح المساهمين الحق في الدعوة إلى الجمعية العمومية ومسؤولية المصرف في عقد هذا الإجتماع كاستجابة فورية، كما يحق للمساهمين مناقشة أو طرح أي بند ضمن جدول أعمال الجمعية العمومية وطرح الأسئلة وتلقي الإجابات المتعلقة بها.

يقوم المصرف بالإفصاح لبورصة قطر، هيئة قطر للأسواق المالية بالإضافة إلى مصرف قطر المركزي بشأن المسائل والتطورات التي قد تؤثر على أداء سعر سهم المصرف المدرج في البورصة ويتخذ المصرف من مبدأي الشفافية والإفصاح الكامل كحجر الأساس عند الإتصال سواء مع الجهات الرقابية أو أية جهات أخرى من أصحاب المصالح وفي اجتماعات الجمعية العمومية يقوم رئيس مجلس الادارة بعرض المنجزات والأداء